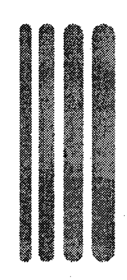
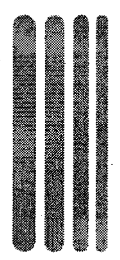
مجلة
معهد المخطوطات العربية

علميَّة ، نصف سنوية محكَّمة ، تُعْنَى بالتعريف بالمخطوطات العربية ، وفهرستها ، ونشر النصوص المحققة ، والدراسات القائمة عليها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .



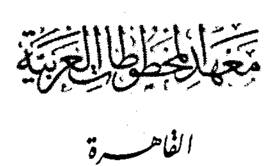
المشرف على التحرير : د. أحمد يوسف أحمد محمد
رئيس التحرير : د. فيصل عبد السلام الحفيان



* الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد ، وترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية ، ولا علاقة له بمكانة الكاتب .

* يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة ، وقواعد النشر وثمن النسخة في آخر المجلة .

المجلد ٤٩ - الجزآن ١، ٢ - ربيع الآخر - شوال ١٤٢٦هـ/ مايو - نوفمبر ٢٠٠٥م



القاهـرة

تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين

جُهُودُ المُحَدِّثِين فِي أُصُولِ تَدوِينِ النُّصُوص

د. مَحْمُود مِصْرِي[١]

إن المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسمّيه اليوم علمَ تحقيق المخطوطات قد عَمل بأصوله العرب المسلمون ، عند تدوينهم للقرآن الكريم والسنّة الشريفة ، منذ عهد النبيّ ﷺ ، ثم دوّنوا هذا العلم وقعّدوه بشكلٍ ناضجٍ في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري ، ولعلّ شيوع الوِجادة[٢] في هذا القرن كان له الأثر الواضح في ظهور مبادئ هذا العلم ، في مؤلّفات علماء الحديث [٣].

وسوف نرى في هذا البحث ما يقوم به الدليل ، على أننا ندين لعلماء مصطلح الحديث بتأسيس قواعد هذا العلم ، وبناء هيكله الأساسي .

---

[١] دكتوراه في تاريخ العلوم ، دراسات عليا في علوم الحديث .

[٢] الوِجادة : ما أخذ من العلم من صحيفةٍ من غير سماعٍ ، ولا إجازةٍ ولا مناولةٍ (يُنظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٨) . ومثال ذلك أن يقف شخصٌ على نصوصٍ في أحد الكتب ، فينقل عن الكتاب ، دون أن تكون له روايةٌ تنتهي إلى مؤلف الكتاب . وقد تنبه العلماء إلى أهمية ضبط هذا النوع من النقل ، ووضعوا له القواعد ، كما فعلوا في ضبط نقل الرواية الشفويّة من قبل .

[٣] على حين تأخّر اهتمام الأوربيين بالنصوص المكتوبة قديمًا إلى القرن الخامس عشر ، فأخذوا يطبعون كتب القدماء ، لكن دون بحثٍ عن نسخ أخرى ، ودون منهجٍ علميٍّ في النشر ، ثم أخذوا في مرحلة لاحقةٍ يهتمّون بالنُّسخ والتصحيح ، غير أنه لم تظهر قواعد متّبعةٌ ومنهجٌ علميٌّ إلا في منتصف القرن التاسع عشر ، إذ وضعوا أصولًا علميّة لنشر الكتب القديمة ونقد النصوص (ينظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجشتراسر ١١ ، ١٢) .

التحقيق في تراثنا كلمةٌ قديمةٌ لغةً واصطلاحًا .

يُقال : حَقّ أمر : صحّ وثبت ووجب ، وأحقَّ الأمرَ : أحكمه وصحّحه ، وحقّق الرجل القول : صدَّقه ، وفي اللسان : تحقّق عنده الخبر ، أي : صحّ ، وحقّقت الأمر وأحققته : كنت على يقينٍ منه [١] .

أما في الاصطلاح ، فالتحقيق هو : إثبات المسألة بدليلها [٢] .

وقد أطلق الجاحظ على العالِم المدقّق اسم المُحِقّ ، فقال : « إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة ، إلا وفيه علماء محِقّون ، قرءوا كتب من تقدّمهم ، ودارَسوا أهلها » [٣] .

فالتحقيق تصحيح الأخبار من جهة ، وإثبات المسائل بأدلتها من جهة أخرى ، ولذلك سُمّي صاحب هذا المنهج من العلماء مُحِقًّا ومُحَقِّقًا .

والكتاب المحقَّق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه [٤] ، وهكذا فقد اشترك المعنى اللغوي للتحقيق مع المعنى الاصطلاحي القديم والحديث من جهة : **الإثبات والتصحيح والإحكام** .

والخطوات المتعلّقة بالنصوص إثباتًا وتصحيحًا وإحكامًا ، كانت مجالَ عمل أئمّة الحديث وعلومه ، فكان لهم الفضل بذلك في وضع ضوابط هذا الفن ؛ من أجل الوصول إلى نصٍّ محقّقٍ ، ثم انتقل عنهم هذا المنهج إلى علماء الحضارة العربيّة الإسلاميّة بمختلف فروعها ، فكانوا قدوةً لغيرهم في هذا الميدان .

إن حرص علماء الحديث على ضبط لفظ رسول الله ﷺ ، ونقله كما هو

---

[١] لسان العرب ١١/٣٣٣ .

[٢] التعريفات ٥٦ .

[٣] رسائل الجاحظ ١/٣٣٨ .

[٤] تحقيق النصوص ونشرها ٣٩.

انطلق من فهمهم لوجوب صيانة الوحي من أنْ يداخله ما ليس منه ، حتى لا يتحرّف الدين ، فكانوا سببًا في حفظ الوحي الذي تكفّل به الله تعالى بقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر : ٩] ، والمقصود بالذكر – كما هو معلوم – الوحي ، وهو يشمل الكتاب والسنة [١].

وعلى الرغم من أن كتابة الحديث بدأت في وقتٍ مبكّرٍ – كما أثبته المحقّقون – منذ عهد رسول الله ﷺ [٢]، فإن اعتماد الصحابة كان على الحفظ في الصدور لا السطور ، ولما انتشر الإسلام ، واتسعت رقعته ، ومات معظم الصحابة ، وقلّ ضبط الحديث ، ظهرت الحاجة الملحّة إلى التدوين ، لا سيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث : فلان عن فلان عن فلان . . . فيصعب الحفظ في الصدور. يقول القاضي عياض رحمه الله : « والحال اليوم داعيةٌ للكتابة لانتشار الطرق ، وطول الأسانيد ، وقلّة الحفّاظ ، وكلال الأفهام » [٣].

ومع ظهور الحاجة إلى التدوين ، بدأت تتنامى قواعد تحقيق النصوص ، التي ساروا عليها منذ ذاك الحين ، ثم قاموا بإثباتها في مصنّفاتهم العلمية في ما بعد ، ومنذ انتشار التدوين أصبحت الكتابة ركنًا أساسيًّا ، اعتمد عليه العلماء في حفظ الحديث وضبطه ، فقام الكتاب بدورٍ كبيرٍ في الرواية يشبه دور الراوي ، وكان شرط الاعتماد على النسخة أن يقرأها راويها على مؤلّفها ، أو تقابل بنسخة المؤلّف ، أو على نسخةٍ صحيحةٍ مقابلة على نسخة المؤلّف ، أو نحو ذلك مما نُسخ وصُحّح على النسخ المقابَلة المصحّحة .

---

[١] قال ابن حزم رحمه الله : «والذكر اسمٌ واقعٌ على كلّ ما أنزل الله تعالى على نبيّه ﷺ من قرآن ، أو سنّة وحي يبيّن بها القرآن» (ينظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١١٥) .

[٢] ثبت أن رسول الله ﷺ لم ينتقل إلى جوار ربه إلا وقد أذن بكتابة الحديث وتدوينه، وتواترت الأخبار الدالّة على كتابة الحديث في زمنه ﷺ ، وقُدّر مجموع ما كتب من الحديث في عهده ﷺ ، بما يضاهي مصنّفًا كبيرًا في الحديث (ينظر الحديث والمحدثون لأبي زهو ١٢٥ ، ومنهج النقد لأستاذنا نور الدين عتر ٤٥) .

[٣] الإلماع ١/١٤٩ .

وقد استنّ المحدِّثون آدابًا تحقق الضبط الكامل لما يُكتب على الصحف ، ووضعوا تبعًا لذلك مصطلحات ساروا عليها والتزموا بها ، فلا يكون الكتاب مقبولًا ، إلا أن ينضبط بهذه الآداب وهذه المصطلحات ، فكان هذا أساسًا لقواعد تحقيق النصوص [١] .

فالتحمّل يكون عن طريق السماع من الشيخ والقراءة عليه والإجازة والمناولة والمكاتبة والوِجادة ، والأداء يكون بصيغةٍ معيَّنة ، كحدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو قال وغيرها ، وكل صيغة من صيغ الأداء هذه تدلّ على نوعٍ من التحمل ، وهذا الضبط الشفهي يعدُّ نوعًا من التحقيق الذي هو - كما تقدم - إثباتٌ وتصحيحٌ ، بالإضافة إلى أن المنهج العلميّ - في ضبط الرواية المنقولة مشافهةً - كان نواةً لتحقيق النصّ المدوّن .

ونبدأ هذا البحث باستعراض أهم مؤلَّفات علوم الحديث ، التي دُوّنت فيها قواعد تحقيق النصوص ، مع الإشارة إلى موضع ورودها في تلك المؤلفات ، ثم ننتقل إلى المقصود بالبحث ، وهو وضع تصنيفٍ شامل لمباحث تحقيق النصوص عند علماء الحديث .

* *
*

[١] ينظر منهج النقد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

ورود قواعد التحقيق
في مؤلفات علوم الحديث

• المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ت : ٣٦٠هـ)

وقد تناول من هذه القواعد في الجزء السابع :

١- الدائرة بين الحديثين .

٢- الحكُّ والضَّرْبُ .

٣- التخريج على الحواشي .

٤- الحرف المكرّر .

٥- النَّقْطُ والشكل .

٦- التبويب في التصنيف .

• معرفة علوم الحديث للحاكم (ت : ٤٠٥ هـ)

١- النوع ٣٤: معرفة التصحيفات في المتون .

٢- النوع ٣٥: تصحيفات المحدثين في الأسانيد .

٣- النوع ٤٧ : معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصنائعهم .

• جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ت : ٤٦٣ هـ)

الجزء الأول :

١- باب معارضة الكتاب .

٢- باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث وتتبّع ألفاظه ومعانيه .

• الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣ هـ)

الجزء الثالث :

١- باب الترغيب في إعارة كتب السماع .

٢- كراهية حبس الكتب المستعارة عن أصحابها .

٣- باب تدوين الحديث في الكتب وما يتعلق بذلك من أنواع الأدب .

٤- بيمينك . وأومأ إلى الخطّ .

٥- الحِبْرُ والكاغَد .

٦- باب تحسين الخطّ وتجويده .

٧- استحباب الخطّ الغليظ وكراهية الدقيق منه .

٨- اختيار التحقيق دون المَشْقِ والتعليق .

٩- كيف يكتب بسم الله الرحمن الرحيم .

١٠- تقييد الأسماء بالشكل والإعجام حذرًا من بوادر التصحيف والإيهام .

١١- رسم الصلاة على النبي ﷺ .

١٢- الدارة في آخر كل حديث .

١٣- باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشكّ والارتياب .

١٤- الاستدلال بالضرب والتخريج على صحّة الكتاب .

١٥- بعض أخبار أهل الوهم والتحريف والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف .

- **الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣ هـ)**

١- باب المقابلة وتصحيح الكتاب .

٢- باب ذكر ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك .

٣- باب في حمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف عن الراوي ، وأن الواجب روايتهما على ما حملا عنه ثم يبيّن صوابهما .

٤- باب ما جاء في تغيير نقط الحروف ، لما في ذلك من الإحالة والتصحيف .

٥- باب ما جاء في إبدال حرف بحرف .

٦- باب ما جاء في إصلاح المحدث كتابه بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه .

- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ت : ٥٤٤هـ)**

١- باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشَّكْل والنَّقط والضبط .

٢- باب التخريج والإلحاق للنقص .

٣- باب في التصحيح والتمريض والتضبيب .

٤- باب في الضرب والحكّ والشق والمحو .

٥- باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك .

- **معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ت : ٦٤٣ هـ)**

النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب ، وقد تناول فيه :

١- كيف تضبط الحروف المهملة .

٢- لا يستعمل الكاتب اصطلاحًا غير معلوم إلا أن يبيّن معناه .

٣- ينبغي أن يفصل بين كل حديثين بدارة صغيرة .

٤- المحافظة على كتابة ﷺ عند ذكره وتجنّب الرمز والاختصار .

٥- من نسخ كتابًا فعليه مقابلَته وبيان طرق ذلك .

٦- بيان كيفية إلحاق السَّقْط في الحاشية .

٧- بيان التصحيح والتضبيب والتمريض .

٨- كيف يشطب ما وقع في الكتاب وليس منه ، وبيان كيفية الضرب .

٩- ينبغي الاعتناء بضبط اختلاف نسخ الكتاب والتمييز بينها .

١٠- بيان رموز المحدّثين كحدثنا وأخبرنا .

١١- الحرف (ح) للفصل بين إسنادين .

١٢- ينبغي للطالب كَتْبُ البسملة ، وبعدها اسم شيخه وكنيته ومن سمعه منه وتاريخ سماعه .

١٣- التحذير من غلول الكتاب ومنع إسماعه طمعًا بالتفرُّد به .

● **الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ت : ٧٠٢ هـ)**

الباب الرابع : في آداب كتابة الحديث :

١- هل الأَولى ضبط كل ما يكتب أو يخصّ بالضبط ما يُشكِل .

٢- الاعتناء بالضبط ، وخاصة أسماء البلاد الأعجمية وغيرها .

٣- ألا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره .

٤- الأدب ألا يجعل الكاتب الاسم إذا كان من الأسماء المعبَّدة اسم الله تعالى في أول السطر والتعبد آخر ما قبله .

٥- إذا فقدت الصلاة على النبي ﷺ من الرواية ، هل له أن يكتبها ؟

٦- المقابلة وكيفيّتها .

٧- إذا وقع في الرواية خلل في اللفظ ، فهل له أن يغيّر ؟

٨- إذا وقع سقط في الرواية ، فالمختار أن يخرج من الأسطر تخريجًا .

- **تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ)**

الباب الرابع : الآداب مع الكتب التي هي آلة العلم ، وما يتعلّق بتصحيحها وضبطها ووضعها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك :

النوع الثالث منه : ما يخص التعامل مع الكتاب والعناية به وحفظه واعتباره .

النوع الخامس : النَّسْخ وقواعده .

النوع السادس : الخطّ والقلم .

النوع السابع : المقابلة بين النُّسَخ .

النوع الثامن : التخريج .

النوع التاسع : كتابة الحواشي .

النوع العاشر : كتابة الأبواب والفصول بالحُمْرة .

النوع الحادي عشر : الضرب والحَكُّ والمَحْوُ .

- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت : ٩٠٢ هـ)**

القسم الثامن من أقسام أخذ الحديث ونقله : الوجادة :

كتابة الحديث وضبطه .

المقابلة .

تخريج الساقط .

التصحيح وهو كتابة (صح) ، والتمريض وهو التضبيب .

الكَشْطُ والمحو والضرب .

كيف العمل في الجمع بين اختلاف الروايات .

الإشارة بالرمز .

كتابة التسميع .

إصلاح اللحن والخطأ .

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ت : ٩١١هـ)**

النوع الخامس والعشرون : كتابة الحديث وضبطه :

ثانيًا : ضبط الملتبس من الأسماء .

ثالثًا : الفصل بين كل حدثين بالصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ ، وعدم السأم من تكرارها .

رابعًا : مقابلة كتابه بأصل شيخه .

خامسًا : تخريج الساقط من الحديث في الحواشي (اللَّحَق) .

سادسًا : التصحيح والتضبيب والتمريض .

سابعًا : نفي ما ليس من الكتاب .

ثامنًا : رمز المحدثين لحدثنا وأخبرنا ، والانتقال من سند إلى آخر .

تاسعًا : أصول كتابة التسميع .

- **الدُّر النَّضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزّي (ت : ٩٨٣ هـ)**

الباب السادس : في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم ، وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك :

المسألة ١٥: المقابلة .

المسألة ١٦: ضبط الكتب وشكلها .

المسألة ١٧: علاج الخطأ واللحن .

المسألة ١٨: علاج الزيادة .

المسألة ١٩: التخريج والسقط .

المسألة ٢١: اختصار الألفاظ ورموز الكتب .

المسألة ٢٢: كتابة الحواشي والفوائد .

المسألة ٢٣: الكتابة والخطّ .

المسألة ٢٤: كتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة .

وهذا الكتاب يمثّل أصول علم تحقيق المخطوطات حتى عصر المؤلف ؛ فقد جمع فيه ما تفرق في غيره من كتب السابقين ، وأضاف ، وألَّف بين المعلومات ، وأشار إلى أنه نقل عن الرامهرمزي والحاكم والقاضي عياض وابن الصلاح وابن دقيق العيد وابن حجر والسيوطي وغيرهم .

*

تصنيف مباحث تحقيق النصوص
عند علماء الحديث

أولًا : مقابلة النُّسَخ (المعارضة ، العرض) .

ثانيًا – إصلاح النص :

١– علاج النقص (التخريج ، الإلحاق) .

٢– علاج الزيادة (الحَكُّ والمَحْوُ والضَّرْبُ) .

٣– علاج المكرر .

٤– علاج الخطأ (التصحيح والتضبيب والتمريض) .

٥– علاج اللحن .

ثالثًا – ضبط النص :

١– النقط والشكل .

٢– ضبط الحروف المهملة .

٣– ضبط الألفاظ المشكلة .

رابعًا : صنع الحواشي .

خامسًا – اصطلاحات الكتابة :

- الفصل بين الحديثين .
- الرمز للألفاظ المكرّرة في الإسناد .
- الفصل بين الإسنادين .
- رموز مصنّفات الحديث .

- الإشارة إلى الرموز في فاتحة الكتاب .

سادسًا : قواعد الكتابة .

سابعًا – آداب الكتاب والكتابة :

- آداب البسملة والصلاة والسلام على رسول الله .
- إعارة الكتاب .
- التحذير من غلول الكتاب .
- ذكر اسم الشيخ والسماع والتاريخ .
- عدم الاصطلاح بما لا يعرفه الآخرون .
- حفظ الكتاب .
- عدم جواز إصلاح كتاب غيره دون إذنه .

أولًا : مقابلة النُّسخ

١ – قابل الكتاب بالكتاب : عارضه به ؛ ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما . وعارضت بالكتاب الكتاب : جعلتُ ما في أحدِهما مثلَ ما في الآخر [١] .

وأساس التحقيق اليوم يقوم على جمع مخطوطات الكتاب الواحد ، والمقابلة بينها ؛ للخروج منها بنصٍّ يكون أقرب ما يمكن لنصِّ المؤلف ، وهذه المقابلة عرفها علماء الحديث منذ بداية عصر التدوين .

٢ – **أهمية معارضة الكتاب** : عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه قال لابنه هشام : كتبتَ ؟ قال : نعم . قال : عرضتَ كتابكَ . قال : لا . قال : لم تكتب [٢] .

---

[١] المعجم المدرسي ٨٣٢ .

[٢] الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغدادي ٢٣٧.

وعن الأخفش ، قال : إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارض ، ثم نُسخ ولم يُعارض ، خرج أعجميًّا [١] .

قال القاضي عياض : « وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنةٌ لابدّ منها ، ولا يحلّ للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه ، أو نسخةٍ تَحقّق ووثِق بمقابلتها بالأصل ، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة لما في كتاب الشيخ » [٢] .

٣- ما هي النسخة التي تتمّ المقابلة عليها ؟

جعلوا مقابلة الكتاب على درجاتٍ ، حسب قيمة النسخة التي تتم المقابلة عليها ، قال السخاويّ : « ويحصل العَرْض إما بالأصل الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة (التَّحمُّل) ، ولو كان الأخذ إجازةً ، أو بأصل أصل الشيخ الذي أخذ الطالب عنه المقابل به أصله ، أو بفرع مقابَل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقًا بها ، أو بفرعٍ قوبل كذلك على فرع ، ولو كثر العدد بينهما » [٣] .

٤- طريقة المقابلة :

اعتماد النسخة الأم : يقول القاضي عياض : « وأَولى ذلك أن تكون الأمّ على رواية مختصّةٍ ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقت ، أو من نقصٍ أُعلم عليها ، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي ، وأُعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرفٍ منه للاختصار ، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات » [٤] .

هل يقابل بنفسه أم بغيره ؟ يقول القاضي عياض : « على طالب العلم أن يقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا ؛ حتى يكون على ثقةٍ ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ، ولا ينخدع في الاعتماد على نَسْخ الثقة العارف من دون مقابلةٍ ،

---

[١] المصدر السابق .
[٢] الإلماع ١٥٨ .
[٣] فتح المغيث للسخاوي ٢/١٦٦ .
[٤] الإلماع ١٨٩ .

ولا على نَسْخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحّح ؛ فإن الفكر يذهب ، والقلب يسهو ، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى »[١] . أما ابن دقيق العيد فقد فصّل في المسألة ، فقال : « وأما مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل فقد قيل : إنه أصدق المعارضة ، وعندي أن ذلك يختلف باختلاف الشخص ؛ فمن كان من عادته ألا يسهو عند نظره في الأصل والفرع ، فهذا يقابل بنفسه ، ومَن عادته – لقلّة حفظه – أن يسهو ، فمقابلته مع الغير أولى »[٢] .

وقت المقابلة : قال ابن دقيق العيد بتقديم المقابلة على السماع أو القراءة على الشيخ ؛ لأنه إذا وقع إشكالٌ كُشف عنه وضُبط فقُرئ على الصحة ، وأما القراءة بغتةً فتقع فيها أغاليط وتصحيفات لا يتبين صوابها إلا بعد الفراغ ، فيتمّ إصلاحها ، وربما كان ذلك على خلاف ما وقعت القراءة عليه ، فكان كذبًا إن قال : قرأتُ ؛ لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه[٣] .

تكرار المقابلة : عن معمَر ، قال : « لو عورض الكتاب مئة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقطٌ ، أو قال : خطأ »[٤] .

التعليم على الوقوف : ينبغي على من يقابل أن يعلِّم على موضع وقوفه من الكتاب بلفظ : بلغ ، بلغت ، بلغ العرض .

وقد أشار العلماء إلى أن المقابلة متّبعة في الأجزاء الحديثيّة ، إلا أنها استخدمت في العلوم الأخرى في الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، كما نستخدمها اليوم في تحقيق النصوص المتعلقة بجميع العلوم ؛ قال ياقوت في ترجمة المفضّل الضبّيّ : « وله المفضّليّات ؛ وهي أشعارٌ مختارةٌ جمعها للمهديّ ، وفي بعض نسخها زيادةٌ ونقصٌ ، وأصحّها التي رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابيّ »[٥] .

---

[١] المصدر السابق .
[٢] الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ٢٦٣ .
[٣] ينظر المصدر السابق .
[٤] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩٣/١ .
[٥] معجم الأدباء لياقوت ١٦٧/١٩ .

ثانيًا : إصلاح النصّ

١- علاج النقص (التخريج ، اللَّحَق) :

اللَّحَق : شيءٌ يُلحق بالأوّل ، وهو الشيء الزائد ، واللّحَق مشتق من اللِّحاق ، أي : الإدراك [١] .

واصطلاحًا : ما سقط من أصل الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور [٢] .

ويكون علاج النقص بإثبات ما سقط من الكتاب في حواشيه . وطريقته أن يُخرج من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعدًا ، ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللّحَق هكذا (⌐ أو ¬) ، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلًا للخط المنحني ، ثم يكتب في آخره كلمة (صح) ، وبعضهم يكتب بعد (صح) الكلمة التي تلي آخر الكلام في متن الكلام ؛ علامة على اتصال الكلام .

ويكون كَتب الساقط (من أي جهة كان التخريج) صاعدًا لفوق إلى أعلى الورقة ، لا نازلًا به إلى أسفلها ؛ لاحتمال تخريجٍ آخر بعده فلا يجد له محلًّا [٣] .

وقد فرّق بعضهم في كتابة التخريج بين جهة اليمين واليسار ؛ فقال بأنه ينبغي أن يسحب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها ، فيجعل آخر سطر فيها يلي الكتابة ، إن كان التخريج عن يمينها ، وإن كان التخريج عن يسارها جعل أول السطر مما يليها [٤] .

ولا يُستحسن كتابة السقط بين السطور ، لا سيما إذا كانت ضيّقةً متلاصقةً [٥] .

---

[١] ينظر القاموس المحيط ١٢٢/٢ ، ولسان العرب ٢٣٨/١٠ .

[٢] التبصرة والتذكرة للعراقي ١٣٧/٢ .

[٣] تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة ٣٤١ .

[٤] المصدر السابق .

[٥] الإلماع ١٢٦ .

ثم إنهم استحسنوا البدء بجهة اليمين من الحواشي ؛ لأن جهة اليمين أولى إن اتسعت لشرفها ، فلو خرج الأول إلى اليسار ، ثم ظهر سَقْط آخر من السطر فخرج إلى اليسار أيضًا ، اشتبه محل السقطين ، أو إلى اليمين تقابل طرفا التخريجين [١] .

٢- علاج الزيادة (الكشط أو المحو أو الضرب) :

إذا وقع في الكتاب زيادةٌ ، أو كتب فيه شيءٌ على غير وجهه ، أمكن معالجته بطرق ثلاث :

الأولى – الكشط : وهو سلخ الورق بسكّين وغيرها ، ويعبّر عنه بالبَشْر وبالحكّ . وهو جيّدٌ لإزالة نقطةٍ أو شكلةٍ ، وإلا فهو تهمة عند المحدثين ، والضرب أجود ؛ وذلك أن ما يُبشَر قد يصحّ من روايةٍ أخرى ، فقد يسمع على شيخٍ آخر ويكون ما بُشِرَ صحيحًا [٢] .

الثانية – المحو : وهو إزالة الزائد الذي يقع في الكتاب مما ليس منه ، إما بإصبع أو بخرقة أو بغير ذلك ، دون سلخ ، وهو أولى من الكشط .

الثالثة – الضرب : وهو أولى منهما ؛ لأنه لا يحرّك تهمة ، ولا يفسد الورق .

والضرب عن الأمر : الإعراض تركًا أو إهمالًا [٣] ، واصطلاحًا : إبطال ما يقع في الكتاب مما ليس منه . وللضَّرْب أنواعٌ خمسةٌ :

الأول : أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخط بها خطًّا ممتدًّا بيّنًا على إبطاله ، ولا يطمسه ، بل يكون ممكن القراءة ، ويسمى الشقّ عند أهل المغرب ، مأخوذ من الصدع أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرّق بين الزائد وما بعده من الثابت بالضرب . وأجوده ما كان رقيقًا لا يسوّد الورق ، ولا يطمس الحروف .

---

[١] ينظر علوم الحديث ١٩٥ .

[٢] الإلماع ١٧١ .

[٣] المصباح المنير ٢/ ٣ .

الثاني : أن يجعل الخطّ فوق الحروف منفصلًا عنها ، منعطفًا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره ، هكذا : وفي روايةٍ للإمام |روايةٍ للإمام| أحمد .

الثالث : أن يكتب فوق أوله لفظة (لا) أو لفظة (من) ، وفوق آخره لفظة (إلى) . ومثل هذا يحسن فيما صحّ في روايةٍ وسقط في أخرى .

الرابع : أن يكتب في أول الكلام المبطَل وفي آخره نصف دائرة ، ومثاله هكذا :) . . . . . (وقد يجعل أول كل سطر وآخره ، وإن ضاق المحلّ جعله في أعلى كل جانبٍ هكذا :) . . . (.

الخامس : أن يكتب في أول المبطَل وفي آخره صفرًا ، وهو دائرة صغيرة ؛ رُسمت هكذا لإشعارها بخلوّ ما بينهما من الصحة ، وترسم هكذا : o . . . . o، وإن ضاق المحلّ جعل ذلك في أعلى كل جانب هكذا : o . . . . . o .

وذكر ابن جماعة ضربًا سادسًا ؛ وهو أن يوصل بين المبطل مكان الخطأ نقطًا متتاليةً هكذا : (. . . . ..) [1] .

إذا ضرب على شيءٍ ثم تبيّن له أنه كان صحيحًا ، وأراد عود إثباته كتب في أوله وآخره (صح) صغيرة ، وله أن يكررها ما لم يؤدّ إلى تسويد الورق ، ويختار التكرار في ما إذا ضُرب بالخط المتصل أو المنفصل أو النقط المتتالية ، وعدمه في ما إذا ضرب بغير ذلك من العلامات [2] .

٣– علاج المكرر :

إذا تكررت كلمة أو أكثر سهوًا ، ضُرب على الثانية ؛ لوقوع الأولى صوابًا في موضعها ، وقيل : يُبقي على أحسنهما صورة وأبينهما [3] .

---

[1] تذكرة السامع والمتكلم ٣٤٠ .

[2] ينظر الكشط والمحو والضرب في فتح المغيث ١/ ١٧٨ ، وما بعد .

[3] تذكرة السامع والمتكلم ٣٤٢ .

إذا كانت الكلمة الأولى آخر سطر فالضَّرب عليها أولى ؛ صيانة لأوّل السطر ، وإذا كانا أوّل سطرٍ ضُرب على الثاني ، أو آخره فعلى الأول [1] .

وإن تكرّر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه ، روعي اتصالهما [2] .

٤- علاج الخطأ :

اختلف العلماء سابقًا في إصلاح الخطأ في الكتاب : هل يُبقون عليه ، ويصحّحون في الهامش صيانةً للأمانة العلميّة ؟ أو يُصحّح الخطأ ويُشار إلى ذلك في الهامش ؟ وكان لكلّ رأيٍ مؤيّدٌ من العلماء ، كما هو الحال اليوم .

١- ما كان محلًّا للشكّ عند مطالعته أو تطرق إليه احتمالٌ ، وكان قد صحّحه وضبطه في الكتاب ، يُكتب عليه (صح) صغيرة ، ويسمى التصحيح ؛ ويُستعمل من أجل أن يُعرف بأنه لم يُغفَل عنه ، وأنه قد ضبطه على هذا الوجه ، وأنه صحيحٌ روايةً ومعنًى [3] .

٢- ما وقع في النُّسَخ وهو خطأٌ يُكتب عليه (كذا) صغيرة ، أي : هكذا رأيته ، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو (لعله كذا) ، إن غلب على ظنه أنه كذلك .

٣- ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه يمدّ عليه خطًّا أوله مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة ؛ كيلا يُظنَّ ضربًا ، وصورته هكذ : (صـ) ، ويُسمى التضبيب أو التمريض . ويُستعمل في الكلام الذي صحّ من حيث النقل ، غير أنه فاسدٌ لفظًا ومعنًى أو ضعيفٌ أو ناقصٌ ، كأن يكون غير جائزٍ من حيث العربية ، أو يكون شاذًّا أو مصحّفًا ، فإن صحّ بعد ذلك وتحقّقه هو أو غيره يصلها بحاء فتصبح (صح) ، أو يكتب الصواب في الحاشية .

---

[1] الإلماع ١٧١ .
[2] التقريب للنواوي ٨٤/٢ .
[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ٨٢/٢ .

وقد أشاروا بكتابة الصاد إلى أمرين :

الأول : أن الصحّة لم تكتمل ، فأشير إلى ذلك بحرف ناقصٍ ؛ إشعارًا بوجود النقص مع صحّة الرواية .

الثاني : تنبيه الناظر فيه على أنه متثبّت في نقله غير غافل ، فلا يظنّ أنه غلط فيصلحه ، وقد وقع في ذلك كثيرٌ من المتجاسرين الذين غيّروا ، ثم ظهر لهم الصواب فيما أنكروه ، والفساد في ما أصلحوه .

وأصل التضبيب من الضبّة ؛ التي هي حديدةٌ عريضة يُضبَّب بها الباب ، أي : يُغلَق ، واستُعملت هنا لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجّه لقراءةٍ ، كما أن الضبة مقفلٌ بها [1] .

٥- علاج اللحن :

اللحن هو الخطأ في الإعراب ، وقد اختلف العلماء في إصلاح اللحن وتقويمه ؛ فمنهم من رأى إبقاءه وعدم تقويمه ، لا سيما اللحن في الحديث ، ومن هؤلاء القاضي عياض ، الذي يقول : « وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ، ويتسلّط عليه من لا يعلم » [2] ، ومنهم من رأى إصلاحه ، كابن عبد البرّ ، الذي يقول : « لا بأس أن يُقوَّم اللحن في الحديث » [3] ، ويقول أيضًا : « أعربوا الحديث ؛ فإن القوم كانوا عربًا » [4] .

ثالثًا : ضبط النص

اتّفق العلماء على أنه ينبغي للكاتب أن يُعجم المعجَم ، ويُشكل المشكِل ، ويضبط الملتبس ، ويتفقّد مواضع التصحيف [5] .

---

[1] علوم الحديث ١٧٥ .
[2] الإلماع ١٨٦ .
[3] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٥٢٤ .
[4] المصدر السابق .
[5] الإلماع ١٥٠ .

١- النَّقط والشكل :

حرص العلماء على ضبط النصوص بالنقط والشكل، على وجهٍ يُؤمَن منه الالتباس، ولم يعتمدوا في ذلك على ذاكرتهم؛ لتعرّض الإنسان للنسيان، إذ أول ناس أول الناس.

وربما وقع النّزاع في حكمٍ مستنبَطٍ من حديثٍ يكون متوقفًا على إعرابه؛ كحديث : (ذكاة الجنين ذكاة أمه)، فالجمهور لا يوجبون ذكاته؛ بناء على رفع (ذكاةُ أمه) بالابتدائية والخبر، والحنفية يوجبونها؛ بناء على نصب (ذكاة) الثانية على التشبيه، أي يذكى مثل ذكاة أمه.

وقالوا : إن ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتنى به لعدم الفائدة، وقيل : إنما يُشْكَل ما يُشْكِل، وأما النقط فلابد منه، واختلفوا في الشكل؛ فقالوا : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل لأنه الصواب، لا سيما المبتدئ وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميّز ما أشكل مما لا يُشكل [1].

٢- ضبط الحروف المهملة :

ضبط العلماء الحروف المهملة بعلامةٍ تدلّ على عدم إعجامها (أي عدم نقطها)، واتخذوا من أجل ذلك طرقًا مختلفة، ينبغي التنبّه إليها؛ حذرًا من الوقوع في الالتباس، ونذكر من هذه الطرق :

١- قلب النَّقْط : أي : جعل النَّقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشبهها من المهملات، فتوضع نقطة تحت الراء والصاد والطاء والعين، واستُثنيت الحاء كيلا تلتبس بالجيم.

٢-جعل النقط فوق السين المهملة مبسوطة صفًّا، هكذا : . . .

---

[1] المصدر السابق.

٣- منهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة ، كعلامة الظفر مضجعة على قفاها هكذا : سٮ .

٤- منهم من يجعل فوق الحرف المهمل رسمًا مصغّرًا لنفس الحرف مفردًا ، كالحاء والدال والطاء والصاد . . .. والأولى أن يجعل تحته .

٥- أن يخطّ عليها خطًّا صغيرًا ، وهو قليل الاستعمال ، ولا يُفطن له .

٦- أن يجعل تحت المهمل صورة همزةٍ ، وإن كان بعضهم يقول : إن الهمزة مما يلحق بضبط المعجم .

٧- أن يكتب في باطن الكاف المعلقة كافًا صغيرةً ، وفي باطن الكاف الأخيرة كافًا صغيرةً أو همزةً ، وفي باطن اللام الأخيرة كلمة (لام) ، ولا يكتب صورة لام هكذا (ل) كيلا تلتبس بالكاف .

٨- منهم من لا يتعرّض لها ، ويجعل الإهمال علامة عليها ، ولم يوافق عليه بعض العلماء ؛ خوفًا من التباس المعجم بالمهمل [1] .

٣- ضبط الألفاظ المشكِلة :

إن أَولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه [2] .

واستحبّوا في الألفاظ المشكِلة أن يُكرَّر ضبطها ، أي : تضبط في متن الكتاب ، ثم تكتب مقابل ذلك في الحاشية ويعاد ضبطها ، فتكتب على صورتها موضحة الأحرف والشكل والإعجام ، ومن الأفضل أن يضبطها بقوله : بالحاء المهملة ، والباء الموحدة [3] ، ويكتب بإزائها كلمة بيان أو (ن) لئلا تُظن إلحاقًا .

وربما تكون الكلمة مشكِلة لسواد كثيرٍ من القلم ، فيوضحها أيضًا في الحاشية .

---

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٢/ ١٧٥ .

[2] الإلماع ١٤٩ .

[3] تذكرة السامع ٣٤٠ .

رابعًا : صنع الحواشي

ويُقصد بالحاشية الفراغ الموجود على جانبي الصفحة ، وليس الهامش الذي يكون أسفل الصفحة ، والحواشي لا تكون من صنع المؤلف عادةً ، بل من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلّق عليه ، فالمؤلف يعلم أن كل شيءٍ لا يدوّن في المتن عرضةٌ لأنْ يحذفه النساخ ، ولذلك كانوا يدرجون في المتن تعليقاتهم ، مسبوقةً بما يوضّح ذلك ، كقولهم : تنبيه أو فائدة أو تعليق أو حاشية .

ويكتب في الحاشية التنبيه والتفسير والفوائد ، واختلاف الضبط ، واختلاف النسخ ، ولا يُخرَّج له خط لئلا يشتبه باللّحق ، ويُظن أنه من الأصل نفسه ، ولا يكتب في آخر ذلك (صح) .

ولصنع الحواشي طرقٌ متعدّدةٌ :

منها : أن يجعل على الموضع المقصود بالحاشية علامة كالضبة أو التصحيح ، وهو اختيار القاضي [1] .

ومنها : أن يُخرج لها خطًّا يشبه الخط المنحني الذي يوضع للّحَق ، ويفرّق عنه بأن خطّ التخريج للّحق يقع بين الكلمتين اللتين سقط بينهما الساقط ، على حين يقع خط التخريج للحاشية على نفس الكلمة ، التي من أجلها كتبت الحاشية ، وهو اختيار ابن الصلاح [2] .

ومنها : أن يَجعل في الحاشية علامةً على هيئة الحاء التي في أول الكلام ، مُتصلًا بخطٍّ عليه نقط كالشين هكذا : حشـ .

ومنها : أن يكتب في أول المكتوب في الحاشية : حاشية أو فائدة ، أو يكتب في آخره .

---

[1] الإلماع ١٦٤ .

[2] علوم الحديث/١٩٧ .

ونبّهوا على عدم الكتابة بين الأسطر ، وقد فعله بعضهم بلون مختلف ، إلا أن ترك ذلك أولى مطلقًا .

كما نبّهوا على أن يُكتفى بالحواشي ، التي تساعد في التنبيه على إشكالٍ أو خطأٍ أو فائدةٍ مهمّة ، وبَينوا أن الإكثار من الحواشي كثرةً يُظلِمُ منها الكتاب ، هو مما يفسده ، ولا يكون هذا من العلماء [١] .

وكل هذه الاصطلاحات ينبغي التنبّه إليها ؛ كيلا تلتبس الحاشية باللحق الذي هو من أصل الكتاب .

خامسًا : اصطلاحات الكتابة [٢]

١– الفصل بين كل فِقرتين أو بين كل كلامين :

وقد استعملوا من أجل ذلك الدائرة ؛ لتمييز الحديثين أو الفقرتين أو الكلامين عن بعضهما ، وهذه الدائرة استعملت للفصل بين آيات القرآن الكريم كما هو معلوم . واستحبّوا أن تكون الدارات غُفلًا ، فإذا قابل النسخة ينقط في الدائرة التي تلي كل حديث فرغ من مقابلته نقطةً ، أو يخطّ في وسطها خطًّا .

٢– الرمز للألفاظ المكرّرة في الإسناد :

اقتصر كَتَبَةُ الحديث على الرمز في قولهم : حدثنا وأخبرنا ، على كتابة (ثنا) أو (نا) في الأولى ، و (أنا) أو (أنبا) في الثانية ، ولم يختصروا (أنبأنا) .

وقد اختصر بعضهم قال الواقعة بالإسناد بـ (ق) ، وهذه المصطلحات يُنطق بها كاملة .

---

[١] ينظر تذكرة السامع ٣٤١ ، ٣٤٢ .

[٢] ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٧٣ وما بعد .

٣- إذا تكرّرت (قال) في الإسناد ، تحذف إحداهما خطًّا لا نطقًا :

مثال ذلك قولهم : ثنا صالح بن حبان ، قال : قال عامر الشعبي ، فتحذف إحداهما .

٤- كتابة ما صورته (ح) عند الانتقال من إسنادٍ إلى آخر :

فهي تشير إلى التحويل من سند إلى سند آخر ، إذا كان للحديث أكثر من إسناد ، وتُقرأ كما هي (حا) على الأصح ، ومنهم من يكتب بدلًا منها (صح) ، وهي مختصرة من حائل ؛ لأنها حالت بين الإسنادين .

٥- استعمال الرموز لمصنّفات الحديث :

مثال ذلك استعمالهم (خ) للبخاري ، و (م) لمسلم ، و (ت) للترمذي ، و (د) لأبي داود ، و (ن) للنسائي ، و (جه) لابن ماجه ، و (حب) لابن حبان ، و (ط) للدارقطني ، وغير ذلك .

وهذه لا يتعين قراءة بعضها الباقي ولا أصله .

ومن فعل شيئًا من ذلك بَيَّنَ اصطلاحه فيه في خاتمة الكتاب ونحوها ؛ ليفهم الخائض فيه معانيها ، فالفيروزابادي مثلًا شرح مختصراته في مقدمة القاموس المحيط ، مثل : (ج) التي ترمز لجمع ، و (ع) التي ترمز لموضع ، و (د) التي ترمز لبلد ، و (ة) التي ترمز لقرية .

٦- بيان نهاية الاقتباس :

كانوا يبيّنون نهاية الاقتباس بقولهم : هذا كلام فلان ، إلى هنا قول فلان ، انتهى ما ذكره فلان ، آخر كلام فلان . . . . وقد اختصر المتأخرون ذلك برسم (إ هـ) ، كما شاع في المؤلفات المتأخرة ، كخزانة الأدب للبغدادي ، وذلك بدلًا من الأقواس التي نستعملها اليوم .

سادسًا : قواعد الكتابة[١]

أكّد العلماء أنه على المشتغل بالكتابة أن يُعنى بأمرين أساسيين :

الأول : تقويم الحروف على أشكالها الموضوعة لها .

والثاني : ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميّزة لها .

ونصّوا على قواعدَ يجب مراعاتها أثناء الكتابة ، نذكر منها :

١- عدم المبالغة بحسن الخط فقط ، بل توجيه العناية إلى صحّته وتصحيحه ؛ لأن المبالغة في تحسينه تشغل طالب العلم عن الحفظ والنظر .

٢- تجنّب الكتابة الدقيقة ؛ حتى ينتفع بكتابه وقت الحاجة عند الكبر وضعف البصر ، ويُتسامح في ذلك إذا عجز عن ثمن الورق ، أو لأجل سهولة الحمل في السفر ، إلا أنهم قالوا بأن هذا وإن كان قصدًا صحيحًا ، إلا أن المصلحة الفائتة في آخر الأمر أعظم من المصلحة الحاصلة الآن .

٣- تجنّب المَشْق الذي هو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شرّ الكتابة المَشْقُ ، وشرّ القراءة الهَذْرَمَةُ ، وأجود الخط أبينه[٢] .

٥- الكتابة بالحبر أولى من المداد .

٦- ألا يكون القلم صلبًا جدًّا فيمنع سرعة الجري ، ولا رِخوًا فيسرع إليه الجفا .

٧- أن تكون السكّين المستعملة لبراية الأقلام وكشط الورق حادّةً جدًّا .

٨- ينصح باستعمال القصب الفارسي والأبنوس الصلب الثقيل في الأقلام .

---

[١] ينظر تذكرة السامع والمتكلم ١٦٣ ، وما بعد .

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٦٢ .

٩- استحسنوا كتابة الأبواب والفصول باللون الأحمر ؛ لأنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام .

١٠- ينبغي الكتابة على طريقةٍ واحدةٍ ؛ حتى لا يعسر على القارئ استخراج المقصود .

سابعًا : آداب الكتاب والكتابة[1]

أ- آداب الكتاب :

١- على طالب العلم بتحصيل الكتاب المحتاج إليه في العلوم النافعة ما أمكنه شراءً أو إجارةً أو إعارةً .

٢- لا يستعير الكتاب مع إمكان تحصيله ملكًا أو إجارةً .

٣- لا ينسخ الكتاب إلا إذا تعذّر تحصيله ، لعدم ثمنه أو أجرة نسخه .

٤- لا يقتصر أن يكون حظّه من الكتب التحصيل والجمع .

إذا لـم تـكـن حـافـظًـا واعـيًـا   فَـجَـمْـعُـكَ لـلـكُـتْـبِ لا يـنـفـعُ

٥- تُستحبّ إعارة الكتب لما فيها من الأجر بسبب الإعانة على العلم ، يقول وكيع : « أول بركة الحديث إعارة الكتب » ، ويقول الثوري : « من بخل بالعلم ابتُلي بإحدى ثلاث : أن ينساه ، أو يموت فلا ينتفع به ، أو تذهب كتبه » .

وإذا استعار كتابًا يتفقّده عند أخذه وردّه من ورقةٍ محتاجٍ إليها .

٦- إذا استعار كتابًا فلا يبطئ به من غير حاجةٍ ، وإذا طلبه مالكه يحرم عليه حبسه ، ويصير غاصبًا له . يقول الزهري : « إياك وغلول الكتب » ، وهو حبسها عن أصحابها .

---

[1] ينظر تذكرة السامع والمتكلم ١٦٣ ، وما بعد .

٧- لا يجوز أن يُصلح كتابَ غيره بغير إذنه ، ويستثنى من ذلك القرآن الكريم ؛ فيصلح غلطه ولحنه ، ولا يكتب شيئًا في بياض فواتح الكتاب أو خواتمه ، ولا يُحشّيه إلا إذا علم رِضَى صاحبه .

٨- لا يعير كتاب غيره ولا يودعه لغير ضرورة .

٩- لا ينسخ منه بغير إذن صاحبه .

١٠- إذا نسخ من الكتاب أو طالعه فلا يضعه مفروشًا على الأرض ؛ بل يجعله مرتفعًا .

١١- إذا صفّ الكتب فلتكن مرتفعة عن الأرض لئلا تندى فتبلى ، ويراعي الأدب في وضعها باعتبار علومها ، فيضع الأشرف أعلى الكل ، ويضع المصحف أعلاها ، فإن استوت الكتب في فنٍّ فليراع شرف المصنّف فيجعله أعلاها .

١٢- يراعي في صفّ الكتب أن تكون حبكة الكتاب من جهة وحبكة الكتاب الآخر من جهة أخرى ؛ لأن جهة اللسان من كل كتابٍ أعلى من جهة الحبكة التي تكون مضغوطةً مقموطةً .

١٣- لا يجعل الكتاب مخدّةً ولا مروحةً ولا مستندًا .

١٤- لا يطوي حاشية الكتاب .

١٥- إذا اشترى كتابًا نظر أوله ووسطه وآخره وترتيب أبوابه وكراريسه واعتبر صحّته . ومما يغلب على الظن في الصحة ما أشار إليه الإمام الشافعي من رؤية الإلحاق والإصلاح في الكتاب ، وقد قال بعضهم : لا يضيء الكتاب حتى يظلم ، وهو يريد بذلك إصلاحه .

ب- آداب الكتابة :

١- إذا نسخ شيئًا من كتب العلم الشرعي ، فينبغي أن يكون على طهارةٍ ، مستقبل القبلة ، طاهر البدن والثياب والحبر والورق .

٢- يبتدئ الكتاب بكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، ولو لم يكتبها المصنّف.

٣- يكتب بعد البسملة: قال الشيخ، أو قال المصنف، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه.

٤- يختم كتابة الكتاب أو الجزء بالحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ.

٥- يكتب بعد ذلك: آخر الجزء كذا، ويليه كذا، فإن اكتمل الكتاب يقول: تمّ الكتاب الفلانيّ.

٦- يُتبع اسم الله تعالى بالتعظيم، كقوله: تعالى أو سبحانه أو جلّ وعزّ أو تقدسّ أو تبارك، ويتلفّظ بذلك.

٧- يصلي ويسلم على النبي ﷺ كلّما كتب اسمه، ويكتب الصلاة والسلام عليه معًا، ولا يقتصر على أحدهما.

٨- يكتب عند الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كاملةً، ولا يختصر في الكتابة ولا يسأم من تكريرها؛ فإن اختصارها بكتابة: صلعم أو صم ... مكروهٌ، وهو فعل المحرومين من بركة رسول الله ﷺ.

٩- إذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب: رضي الله عنه، وإذا مرّ بذكر أحد أئمّة الإسلام كتب رحمه الله.

١٠- لا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعًا؛ لاختصاصهم بها شرعًا وعُرفًا.

١١- متى سقط شيءٌ مما تقدّم فلا يتقيّد به، بل يثبّته مع النطق به، واختار الإمام أحمد إسقاطه روايةً مع النطق به.

١٢- لا يفصل مضاف اسم الله تعالى في الأسماء المُعبَّدة - كعبد الله وعبد الرحمن - فيكتب عبد أو رسول آخر السطر ، ويكتب لفظ الله أو الرحمن أول السطر الآخر ، ويلحق بذلك أسماء النبي ﷺ وأسماء الصحابة .

خاتمة

وهكذا فإن قواعد السلف من علماء الحديث في شروط الكتاب المقبول ، وأصول التدوين ، هي التي أرست أصول التحقيق العلميّ للنصوص المدوّنة ، فسبقوا بذلك الغرب ؛ الذي لم يعرف أصول التحقيق وقواعده حتى منتصف القرن التاسع عشر .

وليس المقصود من هذا البحث أن نتعرّف إلى سبقهم هذا وحسب ، وإنما ثمة فائدةٌ عظيمةٌ ، تكمن في التعرّف إلى مصطلحاتهم ؛ من أجل الانتفاع بالتراث العلميّ الذي خلّفه لنا أسلافنا ، والذي لا يزال كثيرٌ منه مخطوطًا ، وكثيرٌ مما طُبع لم يستوف شروط التحقيق العلميّ الكامل ؛ نتيجة الجهل بالقواعد ، والجهل بما تعارفوا عليه من الاصطلاحات .

*

أهم المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ، دار الآفاق ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، لبرجشتراسر ، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، لمحمد بن علي بن دقيق العيد ، ت : عامر حسن صبري ، ط ١، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الإلماع ، لعياض بن موسى اليحصبي ، ت : أحمد صقر ، ط ١، دار التراث - المكتبة العتيقة ، القاهرة - تونس ، ١٩٧٠م .
- التبصرة والتذكرة ، للحافظ العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ، لابن جماعة ، نشر محمد هاشم الندوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير ، ليحيى بن شرف النووي ، طبع مع تدريب الراوي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- توجيه النظر ، لطاهر بن صالح الجزائري ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، دت .
- جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر القرطبي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للخطيب البغدادي ، ت : محمود طحان ، دار المعارف ، الرياض .
- الحديث والمحدثون ، لمحمد أبي زهو ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ .
- رسائل الجاحظ ، لعمرو بن بحر الجاحظ ، ت : عبد السلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- علوم الحديث ، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري ، تحقيق نور الدين عتر ، ط ٣، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤م .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، لمحمد بن عبد الرحيم السخاوي ، تعليق صلاح عويضة ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- القاموس المحيط ، للفيروزابادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧٧م .
- كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- الكفاية في علم الرواية ، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ، حيدر اباد الدكن ، ١٣٥٧هـ .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- المصباح المنير ، لأحمد بن محمد المقري الفيومي ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ .
- معجم الأدباء ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، بإشراف د . أحمد فريد رفاعي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د ت .
- المعجم المدرسي ، محمد خير أبو حرب ، وزارة التربية ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- منهج النقد في علوم الحديث ، لنور الدين عتر ، تصوير عن الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

* *

*